



التَّرْجِيحَاتُ الصَّرْفِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ (٦٤٦هـ) فِي شَرْحِهِ لِلشَّافِيَّةِ

أ.م.د. لؤي طارق عليّ التميمي

م.د. سناء زكي عليّ

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

The morphological weightings of Ibn Al-Hajeb in
his explanation of Shafia

Asst. prof. Dr Luay Tareq Ali Al Tamemy

Lect. Dr Sanaa Zaki Ali

Al Basrah University/ College of Education for Human
Sciences/ Department of Arabic Language



ملخص البحث

ألف ابن الحاجب الشافية في علم الصرف، وهي تعدّ من المتون المهمة في الصرف العربي، الذي طالما كان مدار اهتمام العلماء والدارسين على مرّ الأزمنة والقرون فقد شرحت شروحًا كثيرة، ويعدّ شرح المصنّف أول الشروح في هذا الباب، وقد جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على التّرجيحات الصّرفيّة التي ساقها ابن الحاجب في شرحه، فهو يرجّح رأي أحد العلماء على آخر في بعض المسائل.

كلمات مفتاحية: (ابن الحاجب، الشافية، الصرف، التّرجيحات، آراء العلماء)

Abstract

Ibn Al-Hajeb wrote Al-Shafi'a in morphology, which is considered one of the important texts in Arabic morphology that has long been the focus of the interest of scholars and scholars throughout the ages and centuries. On the morphological weightings cited by Ibn al-Hajib in his explanation, he prefers the opinion of one scholar over another in some issues.

Keywords: Ibn al-Hajib, healing, exchange, weightings, scholars> opinions



يعمد الى ابراز الأدلة التي ترجح رأياً على رأي ويناقشها، ومن الترجيحات التي ساقها ابن الحَاجِب في شرحه للشَّافِية:

• **الجمع بين همزتين:**

أورد ابن الحَاجِب في باب القلب المكانيّ ترجيحاً لرأي الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠هـ) في الجمع بين همزتين، إذ يقول: (ومن جملة ما يُعرفُ به القلبُ: أن يؤدّي حملة على أنّه غير مقلوب إلى الجمع بين همزتين على مذهب الخليل، يعني هذا الوجه من التعريف إنما يقول به الخليل ومن تابعه))^(١)، أي أنّ يؤدّي ترك القلب الى اجتماع همزتين، وهذا ما يراه الخليل، نحو: جاء أصله جائئ بالاتفاق؛ لأنّه اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، فقلبت اللام الى موضع العين عنده، لئلا يلزم اجتماع الهمزتين، وهو مستكره، فأعلّ إعلال قاضٍ، فوزنه فالٍ، ويفهم من هذا النص أن الخليل يرى في أصل (جاء) هو (جايىء)

شُرِّحت الشَّافِية شروحاً كثيرةً من قبل العديد من العلماء، وأول هذه الشُّروح هو شرح المصنّف، وقد لوحظ في هذا الشُّرح أن الشَّارح في طيّات شرحه وعند ذكره لآراء العلماء يرجح رأياً على رأي، وهذا الأسلوب زاد من أهمية الشُّرح وتعدّد مصادره، فبيان أكثر من رأي للعلماء يؤدّي الى اعتناء الشَّارح بالمزيد من المعلومات المُختلف فيها عندهم، و مِنْ ثَمَّ يكون الاطلاع على آرائهم مطروحاً للقارئ والباحث، وهذا بدوره يعضد الشُّرح ويقويه من ناحية تعدّد الآراء، وطرحها وترجيحها عند العلماء من أهم الأمور التي يُضمّنوها في مؤلفاتهم وشروحهم، فإنّ المتتبع لشروح العلماء للمنظومات النحويّة أو الصّرفيّة يجد أنّ هذه الظاهرة بارزة وجليّة للعيان وهي بطبيعتها تغني الشُّرح، وابرار الترجيحات لدى عالم من العلماء ما هي إلا ذكر لآرائه في هذا المجال، فهو



فحدث القلب المكانيّ فقدمت لامها على عينها فاصبح (جائي)، ثم أُعِلَّ إعلال قاضي فصار (جاء) على وزن (فال)، إذ لو لم يحدث القلب المكانيّ لانقلبت الياء همزة، واصبحت بهمزتين (جائي) وهو مستكره^(٢)، فبعد أن يناقش ابن الحَاجِبِ رأي الخليل والآراء المخالفة له يقول ((ولا يكون ذلك الا على مذهب الخليل))^(٣)، والخليل في هذه المسألة يذهب إلى أن ترك اللفظ على حاله بسبب كراهه اجتماع همزتين، إذ يقول: ((ان قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنّ مقلوبة، وقال: الزموا ذلك هذا وأطرّد فيه، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة))^(٤)، ف(جاء) اجوف مهموز اللام و((كان) في الأصل جايئاً بسبق الياء على الهمزة، قلب بجعل العين موضع اللام، واللام موضع العين، ولو تُرِكَ على حاله ولم يقلب لأدى الى اجتماع همزتين إحداهما الواقعة قبل اللام التي كانت ياء، والثانية اللام؛ لأن العين في فاعل من

الأجوف واجب قلبها همزة، ثم أُعِلَّ إعلال قاضي، فعنده يكون على زنة فال، وتكون العين محذوفة))^(٥)، وعلى هذا فان الخليل يرى أن (جاء) أصله (جاي) وهو اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، نُقلت اللام الى موضع العين فصار (جائي) على وزن (فالع)، وبعد ذلك أُعِلَّ إعلال قاضي فأصبح (جاء)، ولو لم تقلب لانقلبت الياء همزة فصار (جاء) بهمزتين، وهذا مكروه في العربية.

وقد ذهب مذهب الخليل ورجح رأيه أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧١هـ)؛ لأنّه يرى أنه يؤدي الى إعلالين؛ وهذا بدوره يؤدي الى إن الاعلالين إذا كانا على نحو القياس أولى من واحد لا عليه القياس^(٦).

في حين أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تابعه يرون انه ((لا باس باجتماع الهمزتين، إذ يُعمل ما يقتضيه الأصول، فتقلب الثانية في جاء ياء، ويُعلّ إعلال قاضي))^(٧)، أي ان سيبويه ومن تابعه في



سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من
الأداء اليه))^(٩)، وهو بهذا يرى ما يراه
سيبويه، وابن الحَاجِب هنا يرجح ما
ذهب اليه الخليل دون سيبويه، وليس
هو فحسب بل ان أبا علي الفارسيّ
كان يميل ويقوي رأي الخليل على
قول سيبويه؛ لما يلزم رأي سيبويه من
إعلاين، قلب العين همزة، واللام
ياء^(١٠).

ومن هذا يتبين إن (شاء) و
(جاء) كان فيها اعلال فأصبحت على
وزن (فاع) على قول سيبويه (شأويء،
جاييء) وفيها انتقلت العين الى اللام،
واللام الى موضع العين فأصبحت
(شاءو) و (جاءي) ووزنها (فالع) ثم
اعتلت فأصبحت (شاء) و (جاء) على
وزن (فال) على رأي الخليل^(١١).

• وزن (أشياء)

اختلف العلماء في وزن (أشياء)،
وهذا الخلاف ناشىء من عملية
القلب، وابن الحَاجِب في هذا الخلاف
قد رجح رأي الكسائيّ (ت ١٨٩هـ)

هذا الرأي يرون جواز اجتماع الهمزتين
في الأصل، وبعد ذلك يقبلون الهمزة
الاخيرة ياءً للاستتقال، وثم يُعلّونه
إعلال قاضٍ، وبهذا يكون على زنة
(فاع). وعلى هذا فان وزنها عند الخليل
(فال) وعند سيبويه ومن تابعه (فاع).
وقد وضح الرّضي (ت ٥٨٥هـ)

هذا الخلاف بين الخليل وسيبويه
بقوله: ((إنّ الخليل يُعرف القلب بهذا
ويحكم به، وهو أن يؤدي تركه الى
اجتماع همزتين، وسيبويه لا يحكم به
وإن أدى تركه الى هذا، وذلك في اسم
الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو
سَاءٍ و جَاءٍ، وفي جمعه على فوعل نحو
جَوَاءٍ وَسَوَاءٍ جَمْعِي جَائِيَّةٍ وَسَائِيَّةٍ وفي
الجمع الاقصى لمفردٍ لامة همزة قبلها
حرف مد كخطايا في جمع خطيئة))
^(٨)، ورأي الخليل قد ضعفه الرّضي

ولم يرتضه، إذ يقول: ((وليس ما ذهب
إليه الخليل بمتين؛ وذلك لأنه يُحترز
عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه،
إما إذا أدى الأمر الى مكروه وهناك



على الآراء الأخرى، إذ يقول ((او الى منع الصّرف بغير علة على الأصح نحو أشياء، قوله (على الأصح) إشارة الى مذهب الكسائيّ فإنه لا يُقدَّرُ القلب، وان ادى الى منع الصّرف بغير علة؛ لأنه قال في أشياء وزنه أفعالٌ وهو غير متصرف باتّفاقٍ، فلم يرتكب القلب بغير علة))^(١٢)، والجدير بالذكر ان (أشياء) فيها مذاهب عدة، فقد ذهب الخليل وسيبويه الى انها اسم جمع لا جمع وأصلها (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلَاء) وهنا قد حصل قلب مكاني اذ قدم اللام على الفاء فصارت (أشياء) ووزنها (لَفْعَاء) وهي ممنوعة من الصّرف^(١٣)، وذهب الكسائيّ الى انها جمع (شيء) وهي جمع قلة على وزن (أَفْعَال) منعت من الصّرف بغير علة^(١٤)، ومذهب الأخفش والفرّاء انها جمع (شَيْيَاء) شذوذاً، حذف اللام فصار وزنها (أَفْعَاء) وهي في الأصل (أَشْيَاء) على وزن (أَفْعِلَاء)^(١٥)، إذ يقول الفرّاء ((ولكننا نرى ان

أشياء جمعت على أفعلاء كما جمع لَيِّن وألينا، فحذفت من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أشياء) فحذفت الهمزة لكثرتها))^(١٦)، في حين ان الخضر اليزدي (ت ٧٢٠هـ) يرى ان (أشياء) على وزن (لَفْعَاء)، وهو رأي غريب، اذ يقول ((اشياء جمع شيء كان أصله أشياء على زنة أفعال كأجمال، فقلبت بجعل اللام موضع الفاء، والفاء موضع العين، والعين موضع اللام فصار: أشياء على زنة لَفْعَاء، فتكون على هذا التقدير علة منع الصّرف موجودة فيها، فلا يلزم الحرم))^(١٧)، وقد ضَعَفَ الرّضي رأي الكسائيّ بقوله ((وما ذهب اليه بعيد؛ لأن منع الصّرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم - ما وجدَ مَحْمَلٌ صحيح - بعيدٌ في الحكمة))^(١٨)، وكذلك ضَعَفَ قول الأخفش (ت ٢٥١هـ) والفرّاء (ت ٢٠٥هـ) بقوله ((وقال الأخفش والفرّاء: أصله أشيَاء جمع شيء، وأصله شيءٌ نحو بيِّن



متعدياً نحو: كارمني فَكْرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ:
 أي غلبته بالكرم..... إلا أن يكون
 المثال الواوِيّ كوعد، والأجوف
 والناقص اليائين كَبَاعَ و رَمَى، فإنك
 لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعَلُ، بل تنقلها إليه
 عن كانت من غيره؛ لأن هذه الانواع
 مضارعها يَفْعَلُ - بالكسر - إذا كان
 الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكر))
 (٢٣)، إلا ان الكسائي استثنى ما عينه أو
 لامه أحد حروف الحلق، أي انه فتح
 لاقتضاء حرف الحلق الفتح، وهذا ما
 موجود في باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ)، يقول
 ابن جنى عن ذلك ((وحكى الكسائيّ
 فاخري ففخرته أفخره - بفتح الخاء
 - وحكاها أبو زيد أفخره - بالضم -
 على الباب)) (٢٤)، في حين أن أبا حيان
 الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) قد فصل في
 هذا القول، اذ يقول ((وفي كلام ابن
 عصفور ما يقتضي قصر ذلك على
 ما أصله فَعَلَ (بفتح العين)، وليس
 بصحيح، وسواء كان حلقي العين أم
 لا خلافاً للكسائي؛ فإنه يُجيز أن يكون

وأبيناء، وهو ضعيف)) (١٩)، وقد ذكر
 وجوه عدة لهذا التضعيف، في حين انه
 يرى ان ما ذهب اليه سيبويه (٢٠) هو
 الصحيح والراجح، وكذلك فعل ابن
 جنى (ت ٣٩٢هـ) (٢١).

وابن الحَاجِبِ في كل هذه
 الآراء يرى ان رأي الكسائيّ هو
 الأصح والأصوب والأرجح من بقية
 الآراء التي ذكرت، وحقيقة الأمر أن
 ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والرّضي
 ومن وافقهم أقرب للصواب.

• معاني فَعَلَ في باب المغالبة.

رَجَّح الشَّارِحُ في باب معاني
 أبنية الأفعال قول العلماء على قول
 الكسائيّ، فباب (فَعَلَ) بسبب خفته
 لم يختص بمعنى مُحدّد، بل استعمل في
 الكثير من المعاني؛ لكون اللفظ إذا خَفَّ
 جُعِلَ الاستعمال به أوسع والتصرّف به
 كذلك (٢٢)، أي ان هذا الباب يختص
 ((بضم مضارعه باب المغالبة، ونعني
 بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر
 في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلاّ



الآراء جاء بقوله: ((وعن الكسائي أنه استثنى ما فيه حرف حلق، وانه يُقال: أَفَعَلُهُ بِالْفَتْحِ، وما ذكره غيره أولى؛ لثبوت الضم في مثله نقلاً، ولأن اعتبار هذه القاعدة أولى من مخالفتها))^(٢٧)، أي ان الكسائي يستثنى ما فيه حرف حلق نحو (شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ) بالفتح، لاشتغال حرف الحلق^(٢٨)، والجدير بالذكر، ان ابن الْحَاجِبِ قد ذكر في شرح المفصل أن ((استثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل ولا في المعنى، فقد نقل الثقات: فاخري ففخرته أَفْخَرُهُ، وهو عين ما خالف فيه، واما في المعنى فإن ما فيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى لا يكون الضم مخرجاً له عن قياس لغتهم، بل استعمل فيه الفتح والضم جميعاً))^(٢٩)، وقد ضعّف الخضر اليزدي رأي الكسائي كذلك بقوله: إنَّ النقل الصحيح من الثقات الضم، فعلى هذا يكون الفتح خلاف قاعدتهم، وكذلك انَّ العلة

مضارعه على يَفْعَلُ (بفتح العين)، كحاله إذا لم يكن لغير مغالبة))^(٢٥)، وكلام ابن عصفور (ت ٦٩٦هـ) المشار اليه من ابي حيان يقول فيه ((و (فَعَلَ) لا يخلو أن يكون للمغالبة، أو لا يكون، فإن كان للمغالبة فإن مضارعه أبداً على (يَفْعَلُ) بضم العين، نحو ضاربني فَضْرَبْتُهُ أَضْرَبُهُ) و(كأبرني فَكَبَرْتُهُ أَكْبَرُهُ) و (فاضلني فَفَضَلْتُهُ أَفْضَلُهُ) هذا مالم يكن معتل العين أو اللام بالياء، أو معتلّ الفاء بالواو، فإن كان كذلك لزم المضارع (يَفْعَلُ) بكسر العين، نحو قولك (راماني فَرَمَيْتُهُ أَرَمِيهِ) و (سأيرني فسِيرْتُهُ أَسِيرُهُ) أي غلبته في السَّيرِ و (واعدني فَوَعَدْتُهُ أَعَدُّهُ)، وزعم الكسائي أنه يجيء على (أَفْعَلُ) بفتح العين، إذا كان عينه حرف حلق، نحو (فاخري فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ))^(٢٦)، وهذا يعني أن مذهب الكسائي يجيء (بفتح العين) إذا كان حرف حلق.

وترجيح ابن الْحَاجِبِ بين هذه



النص ان ابن الحَاجِبِ قد رجَّح رأي سيبويه على رأي الأَخْفَشِ إذ ضَعَّفَ رأي الأَخْفَشِ في تصغير الخُمَاسِي، وبيان هذه المسألة أن الصَّرْفِيْنَ يرون في تصغير الاسم الخُمَاسِي الذي قبل آخره حرف صحيح تُصَغِرُ بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة حرف الياء الساكن للتصغير ثالثاً، وبعد ذلك كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير وحذف الحرف الاخير منها، وعللوا الحذف بان ما قبل الآخر شبيه بالزائد فقالوا في (سَفَرَجَل - سُفَيْرِج) و (جِرْدَحْل - جُرَيْدَح)، في حين ان الأَخْفَشِ يرى جواز (سَفَيْرِجَل) من غير حذف في الاسم، ولكنَّ أبا حيان الأندلسي جعل رأي الأَخْفَشِ شاذاً لا يقاس عليه، إذ يقول: ((فأما ما حكى الأَخْفَشِ من (سَفَيْرِجَل) تصغير (سَفَرَجَل) بإثبات اللام، وفتح الجيم فقال به بعضهم وهو شاذ لا يقاس عليه))^(٣٣)، أي ان تحريك الجيم بالكسر للاتباع؛ ولأن الانتقال من الكسرة الى الفتحة كالانتقال من

الحاملة على كون صيرورته الى الفتح غير مضطربة وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح لمجيء مثل دَخَلَ يَدْخُلُ وَنَحَتَ يَنْحِتُ وهذا كثير^(٣٠)، غير ان الجابردِي (ت ٧٤٦هـ) جعل كلام الكسائي غير مستقيم لثبوت الضم، ونقل مثالا عن أبي زيد في ذلك^(٣١)

• **تصغير الخُمَاسِي:**

ذكر ابن الحَاجِبِ في تصغير الخُمَاسِي رأياً لسيبويه وآخر للأَخْفَشِ وقد رجَّح رأي سيبويه على رأي الأَخْفَشِ في هذه المسألة، إذ يقول ((ان تصغير الخُمَاسِي مُسْتَكْرَه، فإن صُغِرَ فالمشهور حذف الخُمَاسِي، قال سيبويه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يرتدع بالخامس، وإنما يُحذف الذي ارتدع عنه كقولك في سَفَرَجَلٍ: سُفَيْرِجٌ، وبعضهم يختار حذف ما أشبه الزائد وإن لم يكن آخراً، فيقول في جَحْمَمَرِشٍ؛ لأن الميم من حروف الزوائد في غيره، وروى الأَخْفَشِ سُفَيْرِجَلٌ من غير حذف وهو ضعيف))^(٣٢)، والملاحظ في هذا



الأسفل الى الأعلى من غير حذفٍ وهذا ضعيف، والجدير بالذكر ان سيبويه نقل رأياً للخليل مطابقاً لرأي الأخفش يقول فيه ((قال الخليل: لو كنتُ محقراً هذه الاسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين، لقلت: سُفَيْرِجْلٌ كما ترى، حتى يصير بزنة دُتَيْرٌ، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب))^(٣٤)، وعلى هذا فان رأي الأخفش مطابق لما جاء به الخليل بحسب نقل سيبويه له، وهو الأرجح.

• النسب الى المؤنث المعتل اللام

اختلف العلماء في النسب الى المؤنث، أي إذا نسب الى ما لامه واو او ياء وكان قبلها ساكن سواء كان الحرف صحيحاً أم معتلاً، فالمبرد (ت ٢٨٥هـ) يرى ان النسب في كلمة (عَدُوَّة) هو (عَدُوِّيُّ)، وسيبويه يرى أنها (عَدُوِّيُّ) إذ يقول: ((فإن أضفت الى عَدُوَّةٍ قلت: عَدُوِّيُّ من أجل الهاء، كما قلت في شَنْوَةَ: شَنْيَّةُ))^(٣٥)، بفتح الثاني وحذف الواو، كما في صحيح اللام

كما في (شَنْيَّة) في (شَنْوَةَ) ولا يعتد بالادغام، أي ان المعتل اللام من فَعُولَةٍ كالصحيح في النسب، لكن المبرد لا يحذف الواو وإن كان على وزن (فُعَيْل) او (فَعَيْل) معتل اللام، يقول الرضي عن ذلك: ((المبرد يقول في حلوب وحلوبة حلوبي، وكذا في عَدَوٍّ وَعَدُوَّةٍ عَدُوِّيُّ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتلة، ولا يحذف الواو من أحدهما، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث، فيقول في حلوب وعَدَوٍّ: حلوبي وعَدُوِّيُّ وفي حلوبة وعَدُوَّةٍ: حلبي وعَدُوِّيُّ، قياساً على فعيل وفعيلة، والذي غره شَنْوَةَ فإنهم قالوا فيها شنيء، ولولا قياسها على نحو حَنِيْفَةٌ لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، لأن فَعَلِيًّا كعضدي وعجزي موجود في كلامهم، فسيبويه يشبه فَعُولَةً مطلقاً قياساً بفعيلة في شنيئين: حذف الليث، وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شَنْوَةَ فقط))^(٣٦).



سَنَيْتِي، ولم يعتد بالإدغام، وكلاهما غير بعيد، فإن سُمِعَ أحدهما اتبع))^(٣٨)، وابن الحَاجِبِ هنا يرجح رأي سيبويه ورأي المبرِّد ويقول أيهما سمع أتبع، والجدير بالذكر ان الشَّارِحِ هنا قد خالف ما قاله في شرح المفصَّلِ إذ رجَّح رأي سيبويه هناك، فقال: ((وأما ما لحقته تاء التانيث فقال سيبويه فيه: عَدَوِيَّ إجراءً له مجرى شنوءة وبابه، وهذا هو القياس الذي لا ينبغي أن نعدل عنه، وقال المبرِّد: عَدَوِيَّ كالمذكر، وليس له وجه في القياس؛ لأن عَدَوِيًّا أثقل من قوله: عَدَوِيَّ، فلا معنى الا لزامه))^(٣٩)، فابن الحَاجِبِ هنا قد اضطرب رأيه بين شرح الشَّافِيَّةِ وشرح المفصَّلِ، ففي الثاني يرجح رأي سيبويه ويرى في رأي المبرِّد خلاف القياس، في حين انه في شرح الشَّافِيَّةِ يساوي بين الرأيين، وقد تنبه الرِّضِيِّ الى ذلك في قوله قد خلط المصنِّف^(٤٠)، وكذلك فعل الجابردى عندما قال ان المبرِّد خالف باب الصحيح هنا، إذ

أي ان المبرِّد في (فَعُولَة) يقول (فَعُولِيَّ) كـ (عَدَوِيَّ) في (عَدُوَّة) كما تقول (عَدَوِيَّ في عَدُوَّ) أي اجراء الواوين مجرى واو واحدة للإدغام على خلاف باب الصحيح؛ وذلك لأن القياس بابُ الصحيح حذف الواو وفتح الثاني، فالمبرِّد إذًا يخالف سيبويه في (فعولة) سواء كانت صحيحة اللام او معتلة اللام في المذكر والمؤنث^(٣٧).

وابن الحَاجِبِ هنا يذكر الرأيين ويرجِّحهما معاً، إذ يقول: ((واختلف في النسب الى المؤنث، فالمبرِّد يخالف به باب الصحيح، فيقول في عَدُوَّة: عَدَوِيَّ، وسيبويه يُجْرِي مجرى فَعُولٍ و فَعُولَة في الصحيح، فيقول في عَدُوَّة: عَدَوِيَّ، فأجراه المبرِّد على ما يقتضيه أصل النسب، ولم يثبت عنده أنه ممَّا استثنى كباب شنوءة؛ لجواز ان يكونوا أجروه للإدغام مجرى الحرف الواحد، وسيبويه راعى بابه الذي هو أخص، فأجراه مجرى فعولة في الصحيح فقال في مؤنثه: عَدَوِيَّ كما قالوا في شنوءة:



يقول ((فقال المبرّد: عَدَوِّي ايضاً، فقد خالف ها هنا باب الصحيح، إذ كان يفرق فيه بين المذكر والمؤنث، وها هنا لا يُفَرِّق)) (٤١).

وملخص هذا الخلاف ان سيويه ينسب لصيغة (فَعُولَة) كما في النسب الى (فَعِيلَة)، فهو يحذف التاء والياء ويجعل حرف العين مفتوحاً (عَدَوَّة - عَدَوِّي) في حين المبرّد في النسب الى هذه يكون على اللفظ نفسه بعد حذف التاء (عَدَوَّة - عَدَوِّي) (٤٢).

• النسب الى ما آخره ياء غير مشددة قبلها ساكن صحيح ومختوم بالتاء

رجّح ابن الحاجب رأي سيويه على رأي يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) في النسب الى ما آخره ياء مشددة قبلها ساكن صحيح في نحو (جريّ) إذ يُنسب الى (جريّ)، والخلاف في المختوم بالتاء من هذه الصيغ (فَعْلَة، وِفْعَلَة، و فِعْلَة)، فسيويه يرى أن النسب يكون للفظ بعد حذف التاء منه، نحو (دُمِيَة - دُمِيّ)، في حين

إن يونس بن حبيب يرى ان (دُمِيَة - دُمَوِيّ)، يقول ابن الحاجب ((ان نحو فَعْلَة و فِعْلَة و فَعْلَة مما هو معتل اللام في الياء وفي الواو يُنسب الى الجميع بحذف تاء التانيث على القياس الأصلي كالصحيح؛ لأن الياء إذا سكن ما قبلها كان حكمها كحكم الحرف الصحيح فينسب الى ظَبِيّ او ظَبِيَّة كما يُنسب الى تَمْرٍ و تَمْرَة وكذلك سائرهما، هذا هو مذهب سيويه في الجميع... وقال يونس: النسب الى ما لا تاء فيه كالصحيح، والنسب الى ما فيه التاء بتحريك الساكن وقلب اللام واواً إن لم تكنها فيقال في ظَبِيَّة و غَزَوَة: ظَبَوِيّ و غَزَوِيّ وكذلك سائرهما، والوجه ما قال سيويه، وقياسها على عَمَوِيّ بعيد لسكون ما قبل الياء، والسكون يجعلها كالصحيح)) (٤٣)، والملاحظ هنا ان ابن الحاجب قد استبعد وضعف رأي يونس واستحسن رأي سيويه في هذه المسألة، وكذلك فعل الخضر اليزدي (٤٤)، ونص رأي سيويه يقول



القول في شرحه للمفصل في هذا الخلاف وفي نسبة هذا الرأي للخليل، الا أنه جعل الزجاج (ت ٣١٠هـ) من العلماء الذين يميلون الى رأي يونس بن حبيب، واكثر من ذلك فقد قام الزجاج بالاحتجاج بهذا إذ يرى بان تاء التأنيث فيها قوة التغيير^(٤٧)، وقد جعل رأي يونس - هذا - ان يرى الخضر اليزدي فيه شبهه لحقت بيونس، اذ يقول: ((وأما شُبهه مذهب يونس ان العرب قد تكره اجتماع الياءات في المؤنث؛ لكون الاجتماع مستثقلاً، وكون المؤنث فرعاً مستقلاً ايضاً، فقد قالوا في كَرِيم: كَرِيمِي، ولم يجوزوا في حَنِيفَةَ حَنِيفِيَّ، إذا كانت الياءات مع انفصال بعضها عن بعض ثقيلة فمع الاتصال تكون اثقل))^(٤٨).

وعليه فان ملخص الخلاف في هذه المسألة بين سيبويه ويونس بن حبيب أن سيبويه يرى قياسه على مجرى الصحيح^(٤٩)، ويونس يرى قياسه أن تُقلب واواً ويفتح ما قبلها^(٥٠).

فيه ((إذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً، فمن الناس من يقول في رَمِيَةٍ: رَمِيٌّ وفي ظَبِيَّةٍ: ظَبِيي، وفي دُمِيَّةٍ: دُمِيي، وفي فَتِيَّةٍ: فَتِيي، وهو القياس... أما يونس فكان يقول في ظَبِيَّةٍ: ظَبَوِيٌّ وفي دُمِيَّةٍ: دُمَوِيٌّ))^(٤٥)، وهذا الخلاف بين سيبويه ويونس جعل أبو حيان ينسب هذين الرأيين الى الخليل حسب زعمه يرى ان الخليل يرى جواز الوجهين إذ يقول فان كان آخر الاسم واواً او ياء على وزن فَعَلَةٌ ك (عَزَوَةٌ و ظَبِيَّة) او فَعَلَةٌ ك (عُدْوَةٌ و دُمِيَّة) او (فَعَلَةٌ) ك (رِشْوَةٌ و زِنِيَّة)، فمذهب سيبويه لا يُغير شيئاً منها في النسب الا ما وَرَدَ تغيره... وينسب هذا المذهب الى الخليل وهو اختيار ابن ابي الربيع، ومذهب يونس واختاره الزَّجَّاجُ أَنَّهُ يُفْتَحُ الساكن من ذوات الواو والياء فتقول: عَزَوِيٌّ، وَظَبَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ... وقيل عن الخليل انه يُجيز الوجهين في ذوات الياء))^(٤٦)، و قد فصل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)



• باب حروف الزيادة (زيادة السين)

رَجَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مَوْضُوعِ
 زِيَادَةِ السِّينِ رَأْيَ سَبْيُوهِ عَلَى رَأْيِ
 الْفَرَّاءِ فِي مَسْأَلَةِ (اسْطَاعَ) إِذْ يَقُولُ:
 ((وَالسِّينُ اطَّرَدَتْ فِي اسْتَفْعَلٍ، وَشَدَّتْ
 فِي اسْطَاعَ، قَالَ سَبْيُوهِ: هُوَ اسْطَاعَ زِيدَتْ
 السِّينُ، وَمُضَارَعُهُ يُسْطِيعُ وَلَا اعْتِدَادَ
 بِالسِّينِ عِنْدَهُ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الشَّاذُّ فَتُحَّ
 الهمزة، وأصله اسْتَطَاعَ فحذفت التاء
 استثقلاً فبقي اسْطَاعَ عَلَى الْقِيَاسِ
 الْجَائِزِ، وَفُتِحَتْ الهمزة عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ
 وَهُوَ الشَّاذُّ عِنْدَهُ، فَمُضَارَعُهُ عَلَى ذَلِكَ
 يَسْطِيعُ، وَلَا شَدُوذَ فِي الْمُضَارَعِ؛ لِأَنَّ
 أَصْلَهُ: يَسْطِيعُ، فَحَذَفَتْ التَّاءُ عَلَى
 الْقِيَاسِ الْجَائِزِ))^(٥١)، وَكَانَ تَرْجِيحُهُ
 بِعِبَارَةٍ (وَقَوْلِ سَبْيُوهِ أَشْبَهُهُ)^(٥٢)، إِذْ
 يَرَى سَبْيُوهِ أَنَّ (اسْطَاعَ) هُوَ (أَطْوَعُ)،
 فَنَقَلَتْ فَتْحَةُ الْوَاوِ إِلَى الطَّاءِ قَبْلَهَا لِتَمَكُّنِ
 مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ أَلْفًا تَخْفِيفًا؛ فَتَصْبِحُ
 اللَّفْظَةُ بَعْدَ الثَّقَلِ (أَطْوَعُ) فَقَلْبَتْ الْوَاوِ
 أَلْفًا، لِتَحْرُكَ الْوَاوِ فِي الْأَصْلِ، وَانْفِتَاحِ
 مَا قَبْلَهَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ بَعْدَ الثَّقَلِ، أَوْ

يُقَالُ قَلْبَتْ الْوَاوِ أَلْفًا اكْتِفَاءً بِجُزْءِ
 الْعِلَّةِ، وَهُوَ انْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا، فَحَصَلَ
 إِعْلَالٌ بِالثَّقَلِ وَتَلَاهُ آخِرُ بِالْقَلْبِ، ثُمَّ
 زَادُوا السِّينَ عَوْضًا عَنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ
 عَيْنِ (أَفْعَلٍ) وَهِيَ وَاوٍ (أَطْوَعُ) الْمُنْقَلِبَةُ
 أَلْفًا، فَصَارَ (اسْطَاعَ) وَلَمْ تَخْرُجْ زِيَادَةُ
 السِّينِ عَنْ كَوْنِهِ رِبَاعِيًّا، وَبِهَذَا يَكُونُ
 الْمُضَارَعُ عِنْدَ سَبْيُوهِ (يُسْطِيعُ) بِضَمِّ
 الْحَرْفِ الْأَوَّلِ^(٥٣)، فِي حِينٍ يَرَى الْفَرَّاءُ
 أَنَّ كَانَ الْأَصْلَ (اسْتَطَاعَ) فَحَذَفَتْ
 التَّاءُ ثُمَّ فَتِحَتْ الهمزة فَقَطَعَتْ، فَصَارَ
 (اسْطَاعَ) فَيَكُونُ مُضَارَعُهُ بِفَتْحِ الْيَاءِ،
 كَمَا فِي مُضَارَعِ (اسْتَبَابَ) فَتَكُونُ السِّينُ
 جَارِيَةً عِنْدَهُ عَلَى الْقِيَاسِ وَيَكُونُ الشَّاذُّ
 فِي هَذَا عِنْدَهُ فَتَحَ الهمزة وَقَطَعَهَا^(٥٤).

وَقَدْ عَلَّقَ الْجَابِرِيُّ عَلَى رَأْيِ
 سَبْيُوهِ وَالْفَرَّاءِ بِقَوْلِهِ: ((قَالَ سَبْيُوهِ:
 هُوَ اسْطَاعَ فَمُضَارَعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ،
 وَذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُمْ زَادُوا السِّينَ؛
 لِيَكُونَ جَبْرًا لَمَّا دَخَلَتْ الْكَلِمَةُ مِنْ
 تَغْيِيرٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا اسْطَاعَ يُطْوَعُ، وَقَالَ
 الْفَرَّاءُ: أَصْلُهُ اسْتَطَاعَ، حَذَفَتْ التَّاءُ،



سيبويه أبو حيان الأندلسي إذ يرى ان
(اسْطَاعَ) السّين فيها زائدة عوضاً عن
ذهاب حركة العين منها^(٥٧).

• الزائد في حرفي التضعيف

اختلف في الزائد في التضعيف
في نحو (سَلَّم) و (كَرَّم) هل الحرف هو
الأوّل أم الثاني؟ في باب إدغام المثلين،
فلا بد أن أحد المثلين زائد، إلا أن يقدم
دليلاً على أصالة الحرفين، وقد ذكر
ابن الحَاجِب في شرحه للشافية هذا
الخلاف إذ يقول: ((واختلف في الزائد
في التضعيف، فقال الأكثرون هو
الثاني، وقال الخليل هو الأوّل، وجوّز
سيبويه الأمرين والصحيح الأوّل))
^(٥٨)، فابن الحَاجِب رجّح رأي الخليل
على الآراء الأخرى، فالخليل يرى ان
الحرف الأوّل هو الزائد، يقول سيبويه
عن ذلك: ((سألت الخليل فقلت: سَلَّم
أيتها الزائدة؟ فقال الأوّل هي الزائدة؛
لأنّ الواو والياء والالف يقعن ثواني في
فَوَاعِل و فَاعِل و فَيَعِل))^(٥٩)، في حين
ان يونس بن حبيب يرى ان الحرف
الثاني هو الزائد، يقول ابن عصفور

فليس زيادة السّين شاذة، بل الشاذُّ فتح
الهمزة، وجعلها همزة قطع، وحذف
التّاء، فمضارعه يَسْطِيعُ بالفتح))^(٥٥)،
وعلى هذا فان الفراء يرى أن لا وجود
للشذوذ وإنما الأمر في الهمزة من طريق
فتحها وجعلها همزة قطع.

والجدير ذكره ان ابن عصفور
الإشبيلي (٦٦٩هـ) بعد أن علّل رأي
سيبويه جعله رأياً صحيحاً إذ يقول:
(وَأما (أَسْطَاعَ) فالسّين عند سيبويه
فيه عوض من ذهاب حركة العين منها،
وذلك انّ أصله (أَطْوَعَ) ففُقِلت فتحة
الواو الى الطاء فصار (أَطْوَعَ) ثم قلبت
الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح
ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السّين
عوضاً من ذهاب الحركة من العين
وهي الواو - بجعلها على الفاء -
والذي ذهب إليه سيبويه صحيح؛
وذلك أن العين لما سكنت تَوَهَّنت
لسكونها، وتهيأت للحذف عند سكون
اللام؛ وذلك في نحو (لم يُطِيعْ) و (أَطِيعْ)
و (أَطَعْتُ))^(٥٦)، وكذلك رجح رأي



عن ذلك: ((ومذهب يونس ان الثاني هو الزائد، واستدل على ذلك أيضاً بأنه إذا كان الأمر على ما ذكر وقعت الزيادة موقعاً تكثر فيه أمهات الزوائد؛ ألا ترى أن الياء والواو قد تقعان زائدتين متحركتين ثالثتين، نحو (جَهْوَرٍ) و (عِثْرٍ) ' فإذا جعلنا اللام الثانية من (سُلْم) هي الزائدة كانت واقعة موقع الياء من (عِثْرٍ) والواو من (جَهْوَرٍ) ومتحركةً مثلها))^(٦٠)، في حين اختار سيبويه الجمع بين رأي الخليل ويونس، فقد جَوَزَ الأمرين، إذ يقول ((وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب))^(٦١)، وكلا القولين عنده صحيح ومذهب يُعْتَنَى به.

والجدير بالذكر أن ابن عصفور جعل رأي الخليل ويونس ليس بدليل قاطع إذ يقول: ((وهذا القدر الذي احتجَّ به الخليل ويونس لا حجةَ لهما فيه؛ لأنه ليس فيه أكثر من التأنيث بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع))^(٦٢)، ولكن أبا عليّ الفارسيّ قد جعل رأي يونس هو الصحيح وقد ذكر

هذا الرأي ابن جنبي، إذ يقول: ((ولكن ما أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي - رحمه الله - يحتج به لكون الثاني هو الزائد))^(٦٣)، وقد ذكر ذلك الرأي ابن عصفور ووصفه بالزعم كذلك، إذ يقول: ((وزعم الفارسيّ أن الصحيح ما ذهب اليه يونس من زيادة الثاني من المثليين))^(٦٤)، في حين ابن عصفور يرى أن ما ذهب اليه الخليل هو الصحيح والأصوب والأرجح، واستدل بدليلين على ذلك^(٦٥)، أما ركن الدين الاستراباذي (٧١٥هـ) فقد جعل الصحيح هو ما يكون الزائد فيه الحرف الثاني، وقد علّل هذا الرأي بقوله: ((والصحيح ان يكون الزائد هو الثاني؛ لأننا نعلم بأن الدال في: قَرَدَدٍ إنما جُعِلت بإزاء الراء في جَعْفَرٍ، والدال التي هي بإزاء راء جَعْفَرٍ هي الثانية، وإذا كان قَرَدَدٍ كذلك كان الزائد هو الثاني في غير قَرَدَدٍ؛ لأنه مثله))^(٦٦).

وملخص هذه المسألة أن الخليل يرى في الحرفين من المضاعف أن الحرف الأوّل هو الزائد، وكذلك



ومعالجاته ثرة، مقتصرين على مسألة من كل باب صرفي؛ لكون الجزء كاشف عن الكل؛ ومن ثم الوقوف على أدوات ترجيحاته العلمية.

٣- إن لترجيحات ابن الحاجب أثراً كبيراً في تنمية مناهج البحث الصرفي، ومناقشة المادة العلمية، فهو قبل أن يرجح رأياً على آخر، يعمد إلى استعراض آراء العلماء وأدلتهم فيها، وهذا بدوره يسهل على الباحث الإمام بالاختلافات الواردة في المسألة الواحدة، وإثراء النظرية الصرفية إبان شرحه للشافية.

٤- اعتمد ابن الحاجب في ترجيحاته الصرفية لآراء العلماء على العلل الصرفية كعلة الكراهية في اجتماع الهمزتين، وعلة الأولى في باب المغالبة، فترجيحاته جاءت مستندة إلى أدلة منبثقة من أشهر العلل الصرفية التي اعتمدها العلماء آنذاك.

ذهب الى هذا المذهب ابن عصفور الإشبيلي، والمذهب الآخر ما ذهب اليه يونس بن حبيب أن الحرف الثاني هو الزائد، وهذا ما ذهب اليه أبو علي الفارسي كذلك، في حين أن سيويه رأى كلا الرأيين صائب ومذهباً يُتجج به، وما ذهب اليه هو الأرجح لاستعماله.

الخاتمة:

١- استعمل ابن الحاجب الفاظاً خاصة للترجيح بين آراء العلماء بعد عرضها، فكان يصف الرأي الذي يميل إليه تارة بقوله: (الأصح، أو الصحيح، أو الوجه)، و تارة أخرى يصف الرأي الذي لا يقبله بالضعف، وتارة ثالثة يذكر رأياً ويهمل مخالفه، ولازم ذلك ترجيحه ما سجله وتبناه.

٢- تبين أن لابن الحاجب آراء ترجيحية في شتى المسائل الصرفية، وقد انتقى الباحثان ما كان فيها ترجيحه جلياً،



- الهوامش:
- ١٢- شرح الشافية لابن الحاجب:
- ١- شرح الشافية لابن الحاجب: ٤١٤-٤١٥
- ١٣- ينظر: الكتاب: ٣٨/٤،
- ٢- ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٥/١
- ٣- شرح الشافية لابن الحاجب: ٣٣٧/٣
- ١٤- ينظر: معاني القرآن ٤١٢/١
- ٤- الكتاب: ٣٧٧/٤، وينظر: التصريف الملوكي: ٩٢-٩٤
- ٥- شرح شافية ابن الحاجب لليزدي: ١٥٥/١، وينظر: شرح المكودي: ٣٨١
- ١٥- ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٦/١، وشرح الجابري: ٢٥
- ٦- ينظر: التكملة: ٥٩٥
- ١٦- معاني القرآن للفراء: ٣٢١/١، وينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢١٢/٢
- ٧- شرح الجابري: ٢٣، وينظر: الكتاب: ٣٧٧/٤
- ١٧- شرح الشافية لليزدي: ١٥٨/١
- ٨- شرح الشافية للرضي: ٢٢/١، وينظر: القيود الوافية في شرح الشافية: ١٣٥
- ١٨- شرح الشافية للرضي: ٢٦/١
- ٩- شرح الشافية للرضي: ٢٢/١، وينظر: المناهج الكافية في شرح الشافية: ١٤٣
- ١٩- المصدر نفسه: الصفحة نفسها
- ٢٠- ينظر: الكتاب: ٣٨/٤
- ٢١- ينظر: المنصف: ٩٥/٢
- ٢٢- ينظر: شرح الشافية للرضي: ٥٣/١
- ٢٣- شرح الشافية للرضي: ٥٣/١
- ٢٤- الخصائص: ٢٥/٢
- ٢٥- ارتشاف الضرب: ١٥٧/١
- ٢٦- الممتع في التصريف: ٩٨
- ١٠- ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٥٧/١، وشرح الجابري: ٢٤
- ١١- ينظر: شرح تصريف العزي: ٢١٣



- ٢٧- شرح الشافية لابن الحاجب: ٤٣٧/١
- ٢٨- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٩٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥٩٦/٢
- ٢٩- الايضاح: ١١٨/٢
- ٣٠- ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي: ١٩٧/١
- ٣١- ينظر: شرح الشافية للجابردي: ٤٨
- ٣٢- شرح الشافية لابن الحاجب: ٤٨٩/١ - ٤٩٠، وشرح الشافية للخضر اليزدي: ٣٠٧/١
- ٣٣- ارتشاف الضرب: ٣٦٧/١، وينظر: شرح الشافية للرضي: ١٤١/١
- ٣٤- الكتاب: ٤١٨/٣، وينظر: شرح الشافية للجابردي: ٩٧
- ٣٥- الكتاب: ٣٤٥/٣
- ٣٦- ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢١٩/٢
- ٣٧- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٦٧/٣، وشرح
- الاشموني: ١٨٦/٤
- ٣٨- شرح الشافية لابن الحاجب: ٥٢٣/١
- ٣٩- الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٥٩٠/١
- ٤٠- ينظر: شرح الشافية للرضي: ١١٩/٢
- ٤١- شرح الشافية للجابردي: ١٢٧
- ٤٢- ينظر: ارتشاف الضرب: ٦١٤/٢
- ٤٣- شرح الشافية لابن الحاجب: ٥٢٩/١
- ٤٤- ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي: ٣٧٤/١
- ٤٥- الكتاب: ٣٤٦-٣٤٧
- ٤٦- ارتشاف الضرب: ٦٢٦/٢
- ٤٧- ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٠٥/٢
- ٤٨- شرح الشافية للخضر اليزدي: ٣٧٤/١
- ٤٩- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٥٠
- ٥٠- ينظر: الاصول في النحو: ٦٥/٣، والتكملة: ٢٤٦، وشرح كتاب سيبويه



- للماني: ١/١٢٣
- ٥١- شرح الشافية لابن الحاجب:
- ٦٨٧/٢ - ٦٨٨
- ٥٢- ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب: ٦٨٩/٢
- ٥٣- ينظر: الكتاب: ٤/٢٨٥، ٤٨٣، و شرح الشافية للخضر اليزدي: ٦٥٧/٢
- ٥٤- ينظر: أدب الكاتب: ٦٠، وسر صناعة الاعراب: ٢٠٠، وشرح الملوكي: ٢٠٨، وارتشاف الضرب: ١/١٠٦
- ٥٥- شرح الشافية للجابردي: ٢٨٥
- ٥٦- الممتع في التصريف: ١٢٤
- ٥٧- ينظر: المبدع في التصريف: ١٢٤
- ٥٨- شرح الشافية لابن الحاجب: ٦٨٣/٢
- ٥٩- الكتاب: ٤/٣٢٩
- ٦٠- الممتع في التصريف: ١٦٦
- ٦١- الكتاب: ٤/٣٢٩
- ٦٢- الممتع في التصريف: ١٦٦
- ٦٣- الخصائص: ١/٤٣٦
- ٦٤ الممتع في التصريف: ١٦٦
- ٦٥- الممتع في التصريف: ١٦٧
- ٦٦- شرح شافية ابن الحاجب في التصريف: ٩٨٣



المصادر والمراجع:

١. أدب الكاتب: ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - القاهرة، ط ١/ ١٩٨٢م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد و د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - مصر، ط ١، ١٩٩٨م.
٣. الاصول في النحو: ابو بكر محمد بن سهيل السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١/ ١٩٨٥م.
٤. الايضاح في شرح المفصل: أبو عمر عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية وزارة الاوقاف والشؤون الدينية احياء التراث الاسلامي، د. ت.
٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دارالكتاب العربي - القاهرة، د. ط / ١٩٦٧م.
٦. التصريف الملوكي: ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. البدر اوي زهران، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط ١/ ٢٠٠١م.
٧. التكملة: الحسن بن أحمد المعروف بابي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب - العراق، د. ط / ١٩٨١م.
٨. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، ٢٠٠٠م.
٩. سر صناعة الاعراب: ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - القاهرة، ط ١/ ١٩٨٥م.



١٠. شرح ابن عقيل: بهاء الدين بن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط ٢٠ / ١٩٨٠.
١١. شرح الاشموني على الفية ابن مالك: علي بن محمد الاشموني (٩٢٥هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ / ١٩٥٥ م.
١٢. شرح الشافية الكافية: جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - السعودية، ط ١ / ١٩٨٢ م.
١٣. شرح الشافية لابن الحاجب: ابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. غازي بن خلف العتيبي، مكتبة الرشد - السعودية، ط ١ / ٢٠٢١.
١٤. شرح الشافية للجاربردي: العلامة أحمد بن حسين الجاربردي (٧٤٦هـ)، تحقيق: الاستاذ أحمد كمال، دار أحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ / ٢٠١٤ م.
١٥. شرح الشافية للخضر اليزدي: للخضر اليزدي (٧٢٠هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مطبعة ذوي القربى - ايران، ط ١ / ١٤٣٣هـ.
١٦. شرح الشافية للرضي: رضي الدين الاسترابادي (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن واخرون، دار احياء التراث العربي - لبنان، ط ١ / ٢٠٠٥ م.
١٧. شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش الموصلبي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
١٨. شرح المكودي: ابو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (٨٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية - بيروت، د. ط / ٢٠٠٥ م.
١٩. شرح الملوكي: موفق الدين بن



- يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية - حلب، ط١/١٩٧٣م.
٢٠. شرح تصنيف العزي: سعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ)، تحقيق: وحيد قطب، دار التوفيقية - القاهرة، د.ط/٢٠١٣م.
٢١. شرح كافية ابن الحاجب في التصريف: ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (٧١٥هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد العتيبي، مطبوعات الجامعة الاسلامية - السعودية، د.ط/١٤١٤هـ.
٢٢. شرح كتاب سيويه للرماني: ابو الحسن الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: المتولي رمضان، مطبعة السعادة - القاهرة، د.ط/١٩٨٨م.
٢٣. الكتاب: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٥، ٢٠٠٩م.
٢٤. المبدع في التصريف: أبو حيان النحوي الاندلسي، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة - الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
٢٥. المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، مكتبة الخانجي - مصر، د.ط/١٩٨٤م.
٢٦. مشكل اعراب القران: مكّي بن ابي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون - دمشق، ط٢/د.ت.
٢٧. معاني القران: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار - دار السرور.
٢٨. معاني القران للفراء: ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي



٣١. الممتع في التصريف: ابن عصفور

الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد

عزو عناية و علي محمد مصطفى، دار

إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١،

٢٠١١م.

٣٢. المنصف: ابو الفتح عثمان بن جني

(٣٩٢هـ)، تحقيق: ابراهيم مصطفى و

عبد الله امين، مكتبة مصطفى الحلبي

- مصر، ط ١ / ١٩٥٤م.

النجار، دار السرور - بيروت، د.ت

٢٩. معاني القرآن وإعرابه: أبو

إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج

(ت ٣١١هـ) شرح وتحقيق: د. عبد

الجليل عبدة شلبي، ط ١، عالم الكتب

- القاهرة ١٩٨٨م.

٣٠. المقتضب: ابو العباس محمد بن

زيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن

حمد، دار الكتب العلمية - بيروت،

ط ١ / ١٩٩٩م.

